

## الفصل الثاني

### لجنة ميليس وتقريرها الأول

#### المبحث الأول

#### إنشاء لجنة التحقيق الدولية والقرار ١٥٩٥

في ٢٠٠٥/٢/١٤ وعقب مقتل الحريري بدقائق انطلقت التصريحات الأمريكية والفرنسية وبعض التصريحات العربية تدين سوريا. وفي مساء نفس اليوم انعقد مجلس الأمن بشكل عاجل، وتداول في الموضوع، وأصدر رئيس المجلس بياناً أُلحج فيه إلى إدانة سوريا، ووجه الأمين العام لإنشاء لجنة لتقصي الحقائق، حيث بدأت عملها على الفور برئاسة فيتزجيرالد نائب مدير الشرطة في أيرلندا، وأصدرت هذه اللجنة تقريرها في ٢٠٠٥/٤/٧، حيث ناقشه مجلس الأمن والنقطة نقطة واحدة فيه بنى المجلس عليها، وهي أن الجريمة وقعت في ظل نقاشات حادة حول الانسحاب السوري من لبنان، وخلص التقرير في نهاية صفحاته السبعة عشرة بأن سوريا مسؤولة بشكل غير مباشر عن هذه الجريمة. ولما كان هذا الاستخلاص سطحياً، فإن مجلس الأمن لاحظ ما رآته هذه البعثة من أنه "كشف النقاب" عن جميع جوانب هذه الجريمة الشنيعة يستلزم إجراء تحقيق مستقل دولي تتوافر له سلطة تنفيذية وموارد ذاتية في جميع مجالات الخبرة ذات الصلة.

وركزت ديباجة القرار ١٥٩٥ على أن عملية التحقيق اللبنانية تشوبها عيوب جسيمة، وتفتقر إلى القدرة "والالتزام" الضروريين للتوصل إلى نتيجة مرضية وذات مصداقية. أي أن القرار يشك في مدى حرص التحقيق اللبناني على كشف الحقيقة. ورغم أن رسالة القائم بالأعمال اللبناني لم يطلب إنشاء لجنة دولية للتحقيق، فإن الفقرة الأخيرة من ديباجة القرار افترضت أن الحكومة اللبنانية سوف ترحب بقرار للمجلس ينشئ هذه اللجنة، وافترضت الفقرة العاملة الأولى من القرار أن اللجنة

الدولية للتحقيق تتسجم مع رسالة المندوب اللبناني في نيويورك. وحددت هذه الفقرة مهمة اللجنة، وهي "مساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في جميع جوانب هذا العمل الإرهابي، وبما في ذلك المساعدة في تحديد هوية مرتكبيه ومموليه والمتواطئين معهم". ورغم أن اللجنة الدولية لجنة مستقلة، أي دولية تماماً، وهدفها مساعدة لبنان في ضوء عدم نزاهة والنزاهة وسلطاته، وفقر إمكانياتها، إلا أن اللجنة تتجه في الفقرة الثانية من القرار إلى أن تفرض وصاية اللجنة على لبنان، رغم تأكيد الديباجة على أن تعاونها مع لبنان سيكون في إطار سيادة لبنان ونظامه القانوني، وهو ما طلب لبنان تأكيده في رسالة القائم بالأعمال.

أما صور الوصاية الدولية من جانب اللجنة على لبنان، فهي ظاهرة في فقرات القرار الأخرى، حيث تدعو الفقرة الثانية الحكومة اللبنانية إلى أن تقدم للعدالة اللبنانية مرتكبي الجريمة ومنظميه ومموليه، وأن تكفل هذه الحكومة مراعاة نتائج واستنتاجات وتحفظات اللجنة الدولية مراعاة تامة. فالمجلس في هذه الفقرة يأمر الحكومة اللبنانية، وكأن هذه الحكومة متواطئة هي الأخرى في قتل الحريري، فالمهم البحث عن قتل الحريري حتى لو كانت الحكومة اللبنانية، وذلك كله مع مراعاة سيادة لبنان.

وتأكدت صور الوصاية فيما طلبه القرار من ضمانات جديدة عمل اللجنة الدولية في تفاصيل الفقرة الثالثة من القرار، وتضمنت سلطة اللجنة في جمع أي معلومات، وإجراء المقابلات مع جميع المسؤولين حسبما تقدر اللجنة، وقد التقت بالفعل في هذا الإطار مع الرئيس إميل لحود لعدة ساعات، فضلاً عن حرية التنقل في جميع أنحاء لبنان. وتتمتع اللجنة وأماكن عملها ومعداتنا بالحصانات والامتيازات الواجبة في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة.

فالقرار ١٥٩٥ ركز على لبنان، وتجاوز بشكل واضح سيادة لبنان، أو بعبارة أخرى فصل بين سيادة الدولة من الناحية النظرية، وبين اتهامه للبعض من حكومتها

ورئيسها ممن لهم صلة بسوريا، ولكنه لم يذكر سوريا، وركز في الواقع على آليات عمل اللجنة والصلاحيات التي تتمتع بها في لبنان ومدة عملها. فالقرار وجه الأمين العام إلى تشكيل اللجنة، وكلف الأمين العام بتوجيه اللجنة إلى مراعاة القانون اللبناني والإجراءات القضائية اللبنانية خلال قيامها بعملها.

والقرار من الناحية الإجرائية صحيح، حيث صدر بالإجماع، ولكن القرار وضع لبنان تحت وصاية اللجنة، مما يناقض المادة ٧/٢ من الميثاق. وبذلك انضم هذا القرار إلى سلسلة قرارات الشرعية الدولية الجديدة، التي كرست التناقض بين القانونية *legality* والشرعية *Legitimacy*. وقد عين الأمين العام للأمم المتحدة السيد ديتليف ميليس Detlev Mahlis المحقق الألماني، الذي اختار بدوره عشرات المحققين من عدد كبير من الدول.

## المبحث الثاني

### ملاحظات على التقرير الأول للجنة

بعد أن عُين ميليس رئيساً للجنة التحقيق الدولية انطلق في مهمته، وقد تشبع الروح التي سادت مجلس الأمن منذ يوم اغتيال الحريري، وهي استهداف سوريا.

وقد سرد التقرير الأحداث منذ منتصف ٢٠٠٤ إلى سبتمبر ٢٠٠٥، وتضمن ستة أجزاء بدأت بمقدمة والخلفية والجريمة والتحقيق اللبناني، ثم التحقيق الدولي ثم الاستنتاج.

ففي ٢٦/٨/٢٠٠٤ التقى الحريري الأسد لمناقشة التمديد للحدود، وبعد أسبوع أي في ٢/٩/٢٠٠٤ صدر القرار ١٥٥٩، وكان الحريري لا يزال رئيساً للوزراء. وفي الأول من أكتوبر محاولة اغتيال مروان حمادة، وفي الرابع منه استقال الحريري، وفي ١٩ منه يعرب مجلس الأمن عن قلقه من عدم تنفيذ القرار ١٥٥٩. وفي ٨/٣/٢٠٠٥ مظاهرة حزب الله، ثم يلمح التقرير إلى التقسيم الطائفي، فيذكر أنه في ١٤/٣ تظاهرة مضادة للمسيحيين والسنة. وفي ٢٥/٣ تقرير لجنة تقصى الحقائق التي تشكلت في ٢٥/٢، أي بعد شهر من بداية عملها، وفي ٧/٤/٢٠٠٥ إنشاء لجنة التحقيق الدولية. وفي ٢٦/٤ آخر فوج من القوات السورية ينسحب من لبنان.

أوضح التقرير في الفقرة (٢) سبب إنشاء لجنة التحقيق، وهو أن تقرير لجنة تقصى الحقائق قد أشارت إلى أنه مادامت مصداقية السلطات اللبنانية التي أجرت التحقيقات موضع تساؤل فيجب إجراء تحقيق دولي مستقل للكشف عن الحقيقة، وهو ما حدث في القرار ١٥٩٥.

وفي ٢٠٠٥/٦/١٣ وقعت مذكرة تفاهم بين الحكومة اللبنانية واللجنة، أصلت أشكال التعاون بين الفريقين (رفضت اللجنة توقيع اتفاقية مماثلة مع سوريا، رغم أن اللجنة منذ البداية قد استهدفت كلاً من السلطات اللبنانية ذات العلاقة بسوريا، وسوريا نفسها)

أوضح التقرير الخطوات التي اتخذتها اللجنة، وتشجيعها للشهود وطرق حمايتهم، والسرية في عملها، وتأكيدا أنه لا أحد فوق القانون. ووصف مناخ عمل اللجنة الذي شابته شائعات إعلامية أدت إلى إحجام الكثير من الشهود عن التعاون، فتمسكت اللجنة «بعدم الانجرار إلى حوار مباشر مع وسائل الإعلام».

استذكر التقرير بداية العلاقات بين سوريا ولبنان، وكانت تحكم من دمشق في العصر العثماني، وعندما استقل لبنان لم تقيم علاقات دبلوماسية بسوريا. وفي عام ١٩٧٦ دعا الرئيس سليمان فرنجية سوريا في المراحل الأولى للحرب الأهلية. وفي عام ١٩٩١ تم الاتفاق على إعادة انتشار القوات السورية طبقاً لاتفاق الطائف.

أورد التقرير أنه في ٢٠٠٤/٨/٢٢ التقى الحريري بالرئيس الأسد، وأن الرئيس الأسد أعلمه بضرورة التمديد للحدود، بينما كان الحريري يعارض ذلك. (وهما تاريخان متناقضان ٢٢، ٨/٢٦ موعداً للقاء الأسد بالحريري).

وتضاربت شهادات المسؤولين اللبنانيين والسوريين، حيث أكد بعض اللبنانيين أن الرئيس السوري هدد "بتكسير لبنان على رأس الحريري وجنبلات إذا لم يوافقا على التمديد للحدود".

ركز التقرير على شهادات المسؤولين اللبنانيين الذين أكدوا على تهديد الرئيس الأسد للحريري ما لم يوافق على التمديد، وقد وافق بالفعل، فلماذا تتخذ اللجنة هذه التهديدات - حتى لو صحت نسبته إلى الأسد - قرينة على تورط سوريا في الاغتيال.

خلصت اللجنة في الفقرة (٣١) إلى أن مجموعة المعلومات والروايات حول هذا الموضوع "تشير إلى التخطيط للاغتيال"، وتشير إلى احتمال أن المسؤولين السوريين كانوا لهم علاقة بالاغتيال، وأن سوريا تعاونت بطريقة شكلية مع اللجنة". وهذه النتيجة لا تتفق مع ما سجله التقرير في الفقرة (٣٢)، (٣٣) من أن وزير الخارجية السوري قد أبلغ اللجنة خطأ بأنه رغم أن أدلة اللجنة كانت مبنية على شهادات كاذبة، إلا أن حكومته وافقت على طلب اللجنة مقابل الأشخاص الواردة أسماؤهم في الطلب باستثناء الرئيس الأسد، ولكن اللجنة عادت مرة أخرى في تقريرها في الفقرة (٣٤) لكي تقرر أنها لم يتاح لها الفرصة "لمتابعة هذه اللقاءات، فيما يتعلق بضلوع سوري ما في الجريمة" أي أن اللجنة لا يهتما الكشف عن الحقيقة، وإنما البحث في مدى تورط سوريا، ولذلك توصلت اللجنة كما تقول في الفقرة (٣٥) إلى خلاصة بأن عدم تعاون الحكومة السورية قد أعاق التحقيق، وأن استمرار التحقيق مرهون بهذا التعاون الكامل.

تطرق التقرير إلى وصف تفصيلي لمسرح الجريمة، وتقرير المخبر الجنائي السويسري، والعثور على الجثث، والحفاظ على موقع الجريمة، وردم الحفرة التي أحدثها الانفجار، والتحقيق اللبناني.

وفي الفقرة (٧٨) سجل التقرير الاتصالات الهاتفية التي تلقاها مكتب الجزيرة في بيروت، ومختلف الجهات التي أدعت المسؤولية عن هذه الجريمة. وسجل التقرير في الفقرة (٨٨) أن بدء عمل اللجنة بعد أربعة أشهر من الجريمة أتاح لأجهزة الأمن الوقت الكافي لتدمير الأدلة أو التواطؤ، وأن القدرة على إعادة استدعاء الشهود المحتملين قد تلاشت.

كذلك سجل التقرير في الفقرة (٩٤) أن بعض الشهود الجدد أبلغوا اللجنة بأن هذه الجريمة ما كانت لتتم دون معرفة السلطات اللبنانية ومواقفة سوريا. من الواضح أن التقرير يحاول أن يسجل ملاحظات مرسلة ضد سوريا، ولكنه في الفقرة

(٩٥) أشار إلى بنية وتنظيم أجهزة المخابرات اللبنانية والسورية في لبنان تظهر تأثيراً منتشراً في الحياة اليومية في لبنان، وضرب أمثلة لذلك. ونقل التقرير محادثة تليفونية مسجلة بين العميد رستم غزالة ومسئول لبناني بارز في ١٩/٧/٢٠٠٤، ورد فيها أن الرئيس السوري لا يطبق الحريري.

ونقل التقرير الفقرة (٩٦) عن شاهد سوري الأصل يعيش في لبنان زعم أنه يعمل في المخابرات السورية في لبنان أنه بعد أسبوعين من صدور القرار ١٥٥٩ قرر مسئولون لبنانيون وسوريون اغتيال رفيق الحريري، وأن مسئول أمن رفيع المستوى ذهب عدة مرات إلى سوريا للتخطيط للجريمة. وهذا الشاهد هو في الواقع هشام هشام، الذي اعتمد عليه التقرير، ثم عاد في أقواله مما سجله التقرير الثاني.

سجل التقرير كذلك في الفقرة (١١٢) لقاء اللجنة مع السيد صديق أنه اعترف في وثيقة بخط اليد بأنه شارك في التخطيط قبل الاغتيال في يناير وفبراير ٢٠٠٥، وصنفته اللجنة على أنه متورط في الاغتيال.

وسجل التقرير في الفقرة (١٢٣) نفس ما سجله التقرير الثاني من أن الظروف السائدة في لبنان تجعل الاحتمال صغيراً بأن طرفاً ثالثاً يمكنه القيام بإجراءات الرصد والمتابعة وتنفيذ هذه الجريمة. واستنتج التقرير في نفس الفقرة بأن هناك سبباً مرجحاً للاعتقاد بأن قرار اغتيال الحريري ما كان ليأخذ دون موافقة أعلى مسئول أمني سوري، وما كان ليمضى في تنفيذه أكثر دون تواطئ نظرائهم في الأمن اللبناني.

وفي الفقرة (١٤١) استبعدت اللجنة أي متآمرين داخل فريق الحريري، وأكدت أن الحريري كان تحت المراقبة على الأقل قبل شهر من التفجير. وأكد التقرير في عدد من الفقرات (١٤٥-١٥١) أن خطوط الهاتف الخليوي المدفوعة سلفاً هي أحد أهم الدلائل في التحقيق، ولكن في الفقرة (١٥٢) استنتجت اللجنة أن السلطات اللبنانية لم تجر فحصاً جدياً لمسرح الجريمة، ولذلك ترى اللجنة من

الضرورى البحث عن مساعدة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، فطلبت اللجنة من سوريا معلومات عن شخص اسمه خالد طه، وهو ما تابعه التقرير الثانى. وقد بذلت اللجنة جهوداً مكثفة حسبما أشارت الفقرة (١٦٢) من التقرير لوضع خريطة تحرك الحريرى وما حدث قبل الانفجار، وغيره من التحركات والأفعال الأخرى لاكتشاف الحافز والأسباب المؤدية للجريمة. وأعاد التقرير الحوار بين الرئيس الأسد والحريرى فى ٢٦ أغسطس ٢٠٠٤ فى سوريا، والمحادثة الهاتفية مع رستم غزالة فى هذا الشأن.

كما رصد التقرير عدداً من الاتصالات الهاتفية محورها أحد المسؤولين بالمخابرات السورية فى لبنان قبيل وقوع الجريمة وبعدها بدقائق، وذلك كله نقلاً عن شهود. وركز التقرير على ما أفاد به محمد سعيد الصديق، الذى تقدم شاهداً، ثم أصبح مشتبهاً به، قال التقرير فى الفقرة (١٠٣) أنه أعطى تفاصيل ومعلومات عن المهمة المتعلقة بالجريمة، وتفاصيل عن مهمات كل واحد، وأورد أن الصحفى قنديل كتب تقارير تضمنت اتهام مروان حمادة والحريرى بالإعداد للقرار ١٥٥٩ فى سردينيا بإيطاليا، واقترح قنديل فى نهاية التقرير بالتخلص من الحريرى، حيث كان قد كلف بتشويه صورة الحريرى إعلامياً، وإتهامه بأنه عميل لإسرائيل، وإظهار لحدود بصورة الوطنى. ونقل التقرير عن صديق قوله أن قرار اغتيال الحريرى اتخذ فى سوريا بعد اجتماعات فى لبنان بين المسؤولين اللبنانيين والسوريين الموكل إليهم مهمة التنفيذ، وأن اجتماعات التخطيط للجريمة بدأت فى شقة السيد صديق، الذى أعطى معلومات مفصلة عن السيدة المستخدمة فى الجريمة. وجاء فى الفقرة (١١٢) من التقرير أن السيد صديق اعترف فى وثيقة بخط اليد أنه شارك فى التخطيط للاغتيال، وأنه كان يعمل سائقاً لعدد من المشتبه فيهم فى التقرير، ويخلص التقرير فى الفقرة (١١٦) إلى أن سبب مصداقية رواية السيد صديق أنه ورط نفسه فى العملية. (لم يذكر التقرير كيف عثرت اللجنة على

السيد الصديق، أم أنه تطوع بسبب وخز الضمير للإدلاء بأقواله، وهو يعلم أنه طرف في الجريمة).

سجل التقرير في الفقرة (١٢٣) أن هناك سبباً مرجحاً للاعتقاد بأن قرار اغتيال الحريري ما كان ليؤخذ دون موافقة أعلى مسئول أمني سوري، وما كان ليتم في تنظيمه أكثر دون تواطؤ نظرائهم في أجهزة الأمن اللبنانية.

سجل التقرير استنتاجاً بأن المخابرات السورية واللبنانية كانت على إطلاع على تحركات واتصالات الحريري. (وهذا أمر طبيعي لشخصية بحجم الحريري).

لم تتوصل اللجنة إلى أسلوب التفجير، وما إذا كان انتحارياً من عدمه الفقرة (١٥٠)، وقررت اللجنة أن هذا الخط يجب متابعته في التحقيق، ومع ذلك ركزت اللجنة على شخصية هو أحمد أبو عدس، رغم أنه انتحاري نفذ الجريمة (الفقرة ١٦٩)، ولم يستدل على شخصيته، وإنما تم التركيز على أحد معارفه، ولم يستدل في سوريا ولبنان والعراق على السيد أبو عدس، وخلصت اللجنة إلى أن المعلومات عن أبو عدس الفقرة (١٧٨) لم تكن مثبتة بشكل مستقل، وأن أياً منها لم يدعم نظرية أنه كان مفجراً انتحارياً وحيداً يعمل لصالح منظمة إسلامية متطرفة. يلاحظ أن التقرير استبعد وجود منظمة إسلامية عندما حلل الاتصالات الهاتفية الأربعة لمكتب الجزيرة في بيروت، كما أن التقرير لم يقطع بطبيعة التفجير، ولكنه في هذه الفقرة يقر بأن المدعو أبو عدس ليس المفجر الانتحاري الوحيد، وأن التقرير يقر بنظرية التفجير الانتحاري. ويبدو أن التقرير اضطر إلى الأخذ بهذه النظرية حتى تتوافق مع معلومات زهير الصديق من أنه رأى أبو عدس في مخيم الزبداني في سوريا، وأنه هو الذي خطط للاغتيال، لكنه غير رأيه في اللحظة الأخيرة، فقتله السوريون ووضعوا جثته في الشاحنة التي وجدت في مسرح الجريمة.

يعود التقرير في الفقرة (١٧٩) للقول بأنه لم يتم العثور على دليل حمض نووي في مسرح الجريمة يمكن ربطه بأبو عدس، ويؤكد في الفقرة (١٨٠) أن أبو

عدس يبقى رغم التحقيقات شخصية غامضة، وليس هناك أى دليل يدعم فكرة أنه نفذ التفجير الانتحارى، وليس هناك دليل على وجود جماعة أسماها النصر والجهاد فى سوريا الكبرى. ورغم كل ذلك يؤكد التقرير أن "الكثير من المعلومات عن أبو عدس واختفائه تشير إلى سوريا" الفقرة (١٨٢) من التقرير. واستدل التقرير على ذلك من سجل سفريات أحمد طه إلى سوريا. وانتهى التقرير فى هذه النقطة إلى القول بأن "هذه مؤشرات من نوع الأدلة على أن سوريا متورطة فى اختفاء أبو عدس، والذي لا يمكن اعتباره مجرد صدفة"، وأن "الكثير من المعلومات المتعلقة بمصير أبو عدس تشير إلى سوريا والمسؤولين السوريين". وأردف التقرير أن تلك الارتباطات المتكررة لسوريا تتحمل تحقيقات إضافية.

ولم يتوقف التقرير على من وضع شريط اعتراف أبو عدس أمام الايكوا فى بيروت، أو من اتصل بالجزيرة يوم الاغتيال. وخلص التقرير من تحليل الاتصالات الهاتفية لمنزل أبو عدس فى نفس الكابينة التى حصل منها الاتصال يوم الاغتيال بأن مستخدم بطاقة الهاتف المدفوع سلفاً على قدر من الأهمية، وكشف هوية هذا الشخص - إذا كان ممكناً - هو أولوية لهذا التحقيق.

انتقل التقرير إلى تحليل إفادات واتصالات أحمد عبد العال مسئول العلاقات العامة لجمعية المشاريع الخيرية (الأحباس) بعدد من المسؤولين اللبنانيين والسوريين، والاتصالات الهاتفية التى تلقاها من الغرفة التى استخدمت للاتصال بالجزيرة ورويتز قبل التفجير، وخلص إلى أن هذه الاتصالات وتورطه فى التحقيق اللبنانى يجعله شخصية أساسية فى التحقيق الجارى الفقرة (٢٠١) من التقرير. ثم يؤكد التقرير فى الفقرة (٢٠٣) على أن "هناك دليلاً متجمعاً يشير إلى التورط السوري واللبنانى فى هذا العمل الإرهابى". كما خُصص إلى أن الدافع وراء الاغتيال سياسى، وأن الاغتيال ليس عمل أفراد بل مجموعة، ثم يضيف دافعاً آخر للاعتقال وهو الفساد وتبييض الأموال، وكان قبل ذلك قد عالج بنك المدينة وتداعياته وتورط مسؤولين سوريين فيه.

وفي الفقرة (٢٠٩) تستخلص اللجنة "أنه بعد مقابلة الشهود والمشتبهين في سوريا، وظهور خيوط نتجه مباشرة إلى تورط مسؤولي الأمن السوريين في الاغتيال، فإن السلطات السورية - وبعد تردد - تعاونت بدرجة محددة مع اللجنة، فإن بعض الذين تم الاستماع إليهم حاولوا تضليل التحقيق من خلال إعطاء تصريحات خاطئة أو غير صحيحة، وأن رسالة الشرع وزير الخارجية إلى اللجنة تضمنت معلومات خاطئة".

وأكدت اللجنة في نهاية التقرير على أن "الصورة الكاملة حول الاغتيال يمكن الوصول إليها فقط من خلال تحقيق مكثف وذى مصداقية بشفافية وانفتاح وفق معايير الأمن الدولية". وترى اللجنة أن جميع الأشخاص بمن فيهم أولئك الذين اتهموا بجرائم يجب أن يعتبروا أبرياء إلى أن تثبت إدانتهم في محاكمة عادلة.

## المبحث الثالث

### تحليل قرار مجلس الأمن ١٦٣٦

بعد أن استمع مجلس الأمن إلى ملاحظات ميليس والكلمات التي أدلى بها ممثلو سوريا ولبنان في المجلس حول التقرير الأول، وبعد أن أطلع المجلس لعدة أيام على هذا التقرير أصدر القرار ١٦٣٦ في ٣١/١٠/٢٠٠٥، حيث مدد مهلة أخرى للجنة لمدة ثلاثة أشهر. ونلاحظ على هذا القرار ما يلي:

أشار القرار في الديباجة إلى القرارين ١٣٧٣، ١٥٦٦ بشأن التزامات الدول في مجال مكافحة الإرهاب. وقد اتى على اللجنة «لما قامت به من عمل بارز يتسم بالاعتدال المهني في ظل ظروف صعبة»، كما اتى على الدول التي تعاونت مع اللجنة وعلى تعاون لبنان، وذكر بالتزام جميع الدول بالتعاون الكامل مع اللجنة وفق القرار ١٥٩٥ المنشئ للجنة، مؤكداً على سيادة لبنان، ويحذر من «أنه لا يتسامح مع المحاولات الرامية إلى تقويض استقرار لبنان». ثم يصب القرار غضبه على

وركرز القرار في منتصف ديباجته على ما خلصت إليه لجنة التحقيق ونقل عن التقرير الأول نقلاً حرفياً، وهو أنه «يصعب تخيل سيناريو تنفذ بموجبه مؤامرة اغتيال على هذه الدرجة من التعقيد دون علم دوائر الاستخبارات السورية واللبنانية، وأن ثمة سبباً مرجحاً للاعتقاد بأن قرار اغتيال رئيس الوزراء السابق ما كان يمكن له أن يتخذ دون موافقة مسئولين أمنيين سوريين رفيعي المستوى».

ولاحظت الديباجة أيضاً أن «عدة مسئولين سوريين حاولوا تضليل التحقيق بإعطاء بيانات مغلوبة أو غير دقيقة». ثم أشارت الديباجة أيضاً أنه «ليس من المقبول من حيث المبدأ أن يفلت أحد في أي مكان من تحمل المسؤولية عن عمل إرهابي لأي سبب كان، بما في ذلك نتيجة قيامه هو بعرقلة التحقيق، أو عدم التعاون الصادق معه».

أشار القرار في الديباجة إلى أن المجلس يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، وهي أول إشارة في سلسلة قرارات المجلس حول قضية الحريري إلى الفصل السابع.

أشار القرار في فقرته العاملة الثانية إلى ما حصلت عليه اللجنة من أن «هناك انتقاء في الأدلة يشير إلى ضلوع مسئولين لبنانيين وسوريين على السواء في هذا العمل الإرهابي». وكان القرار قد أشار في الديباجة إلى أن هذا العمل الإرهابي والآثار المترتبة عليه تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

تضمن القرار في الفقرة الثالثة عدد من الإجراءات لمساعدة التحقيق دون المساس بالحكم القضائي النهائي، وأهم هذه الإجراءات ما يلي:

١- إخضاع جميع الأفراد الذين تشبّه بهم اللجنة أو الحكومة اللبنانية لعدد من التدابير، أهمها منعهم من جانب جميع الدول من دخول أراضيها، وتجميد أموالهم ومواردهم لديها، والتعاون مع لجنة التحقيق فيما يتعلق بأموالهم أو أشخاصهم.

٢- إنشاء لجنة تابعة للمجلس تضم جميع أعضائه لكي تقوم بالمهام المنصوص عليها في مرفق القرار، وتنتهي أعمال اللجنة عندما تبلغ مجلس الأمن باكتمال جميع إجراءات التحقيق والإجراءات القضائية اللازمة.

٣- قد تعمد المجلس أن يتضمن هذا القرار في فقرته الرابعة نصاً مرجعياً، وهو «أن ضلوع أي دولة في هذا العمل الإرهابي يشكل انتهاكاً خطيراً من جانبها لالتزاماتها بمنع الإرهاب ودعمه وفقاً للقرارين ١٣٧٣، ١٥٦٦»

٤- أن السلطات السورية تعاملت مع اللجنة من حيث الشكل وليس من حيث المضمون، وأن بعض المسئولين السوريين حاولوا تضليل اللجنة عن طريق إعطاء معلومات مغلوطة أو غير دقيقة. وأكد القرار أن «استمرار سوريا في

عدم التعاون فى التحقيق بشكل انتهاكاً خطيراً لالتزاماتها بموجب قرارات الإرهاب، وقرار إنشاء اللجنة»، بينما أشاد القرار بما قامت به السلطات اللبنانية من اعتقال المسؤولين الأمنيين المشتبه بضلوعهم فى هذه الجريمة.

#### ٥- طلب القرار من سوريا على وجه التحديد ما يلى:

(أ) اعتقال المسؤولين أو الأفراد السوريين الذين نشته اللجنة فى ضلوعهم، وأن تجعلهم تحت تصرف اللجنة.

(ب) تتمتع اللجنة فى سوريا بنفس الحقوق والسلطات المذكورة فى الفقرة الثالثة من القرار ١٥٩٥، وأن تتعاون سوريا مع اللجنة تعاوناً كاملاً غير مشروط.

(ج) للجنة سلطة تقرير مكان وأساليب إجراء المقابلات مع المسؤولين والأشخاص السوريين ممن ترى اللجنة أن لهم صلة بالتحقيق.

ومن الواضح أن هذا القرار يضع سوريا أيضاً تحت وصاية اللجنة الدولية للتحقيق، ولذلك فإن اللجنة رفضت الاتفاق مع سوريا على عقد بروتوكول ينظم التعاون بينهما: أولاً، لأن سوريا فى نظر اللجنة فى وضع المتهم. وثانياً، لأن سوريا تحت وصاية اللجنة.

## المبحث الرابع

### لجنة التحقيق في لبنان ولجنة التفيتش في العراق

(القرار ١٦٣٦، ١٤٤١)

ليس هناك شك في أن الولايات المتحدة التي ذهبت وحدها إلى العراق بعد فشلها في إقناع مجلس الأمن بغزوه في جلسة الخامس من فبراير ٢٠٠٣ الشهيرة قد استفادت من هذه التجربة في حالة سوريا، حيث تمارس الولايات المتحدة برنامجاً منظماً للضغوط بدأ بتشويه صورة سوريا في العالم، ثم شدد البرنامج على علاقتها بالمنظمات الفلسطينية، وعلى وقوفها في وجه الغزو الأمريكي للعراق، وإعلانها أن المقاومة مشروعة لهذا الغزو. هذا التفرد السوري في إعلان المواقف الواضحة، بينما العالم العربي كله يلتزم الصمت المؤيد كان بحاجة إلى معالجة خاصة من جانب واشنطن، فاتهمت سوريا باحتلال لبنان، وتعطيل عملية التسوية السياسية في العراق وفلسطين عن طريق دعم المقاومة في البلدين، وتفاقت هذه التهم كلما زاد تورط واشنطن في العراق ووصولها إلى طريق مسدود. وقد سارعت واشنطن إلى معاقبة سوريا بقانون سنه الكونجرس يفرض عدداً من العقوبات عليها، وأغلقت الباب تماماً أمام أية محاولات للحوار وتسوية هذه التهم والقضايا. ولذلك قررت واشنطن استهداف الرباعي إيران، سوريا، المنظمات الفلسطينية، وحزب الله، وأن يكون الاستهداف في وقت واحد. فأثارت الأزمة النووية مع إيران، وأعلنت أن حزب الله والمنظمات الفلسطينية منظمات إرهابية تساندها سوريا، ولم تكتف بالنفى السوري لهذه التهم، كما قررت أن تحرق الورقة السورية في لبنان، حيث تمكنت سوريا عام ١٩٨٣ من منع لبنان من إبرام اتفاقية سلام مع إسرائيل، وربطت بين المسارين السوري واللبناني حتى يتفاوض البلدان معاً مع إسرائيل من مركز أفضل. وقدرت واشنطن أن تحول النظام الدولي أصبح يترك هامشاً لتوافق المصالح بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بحيث

يستخدم مجلس الأمن بتوافق عام بغض النظر عن مدى تطابق قرارات المجلس الصادرة بهذا التوافق مع أحكام الميثاق الموضوعية، وهو ما أدى إلى نشأة شرعية دولية جديدة أساسها التوافق بين الدول الخمس الكبرى لاقتسام المنافع مع تعزيز الاتجاه إلى إضفاء القدسية على هذه القرارات، من حيث أن الإرادة السياسية للدول الكبرى هي التي تقدم التفسير والتطبيق المناسبين لأحكام الميثاق. في الحالة السورية لم تنسى واشنطن أن اعتراف مجلس الأمن بالاحتلال والتعامل معه دون إدانته رغم أن الاحتلال ينطوي على استخدام القوة المحظور في الميثاق، وهو حالة واقعية لا تتمتع بأية شرعية في القانون الدولي، لم يشفع في انكشاف الموقف القانوني الأمريكي وافتقاره إلى أي أساس قانوني، فقررت أن يكون تحركها تجاه سوريا ولبنان من خلال هذه الشرعية الدولية الجديدة القائمة على قرارات إجماعية بدلاً من القرارات الفردية الأمريكية دون أن تسلم واشنطن بأن ذلك يعنى هجر المذهب الانفرادي Unilateral لصالح المذهب المتعدد الأقطاب Multi-polarity

وقد أسعد واشنطن أن تتحمس فرنسا لنفس الخط في سوريا ولبنان حيث يعملان معاً لنفس الغرض، لعل هذا الموقف الفرنسي يغفر لباريس لدى واشنطن تسرعها في معارضة الغزو الأمريكي للعراق. بدأ المخطط الفرنسي الأمريكي باستصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ في سبتمبر ٢٠٠٤، الذي يفترض أن لبنان محتل، وأنه يجب إزاحة الاحتلال السوري له، وعالج القرار نقطتين الأولى ضرورة انسحاب القوات الأجنبية - يقصد السورية وحدها دون القوات الإسرائيلية - من لبنان، وفصم عرى العلاقات الحميمة بين البلدين. والثانية نزع أسلحة الميليشيات، ويقصد بها حزب الله والمنظمات الفلسطينية في المخيمات. وقد ظل هذا القرار محل جدل في العالم العربي حتى ١٤ فبراير ٢٠٠٥ حين وقعت جريمة اغتيال رفيق الحريري، حيث انعقد مجلس الأمن في مساء نفس اليوم، وانتهت المشاورات في تلك الجلسة إلى أكبر درجة من موجات النقد والعداء لسوريا، وعكس بيان رئيس المجلس هذه الروح، وقرر إنشاء لجنة لتقصي الحقائق في هذه

الجريمة النكراء. ويشير تطور الأحداث بعد اغتيال الحريري إلى أن الاغتيال قد استهدف أساساً الوضع السوري واللبناني، أي أن الاغتيال قد تم توظيفه كما تم توظيف أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة. وسارعت الدول العربية جميعاً إلى الضغط على سوريا للانسحاب الفوري من لبنان، وقطع كل صلة به حتى تفلت من المخطط، واستجابت سوريا، وتم تعيين نيدلارسن ممثلاً خاصاً للأمين العام للإشراف على تنفيذ القرار ١٥٥٩، وكان لهذا القرار قدسية خاصة لم تعرفها كل قرارات مجلس الأمن من قبل. وكان واضحاً أن الضجة التي أعقبت اغتيال الحريري قد قسمت المجتمع اللبناني إلى قسمين، هما المولاة لسوريا والمعارضة للوجود والعلاقة مع سوريا. واكتسب هذا الانقسام حالة من التعقيد بتفاعلات الساحة اللبنانية، وإيعاز الولايات المتحدة للمعارضة بأنها تساند قيام لبنان المستقل الديمقراطي، بما ترتب على ذلك من مضاعفات. وقد انتهت لجنة تقصي الحقائق إلى أن سوريا هي المسؤولة عن الاغتيال بسبب ما أشاعته قضية الوجود السوري من جدل جرت في ظله عملية الاغتيال. وبناء على هذا التقرير أصدر مجلس الأمن بالاجماع القرار الثاني رقم ١٥٩٥ في أبريل ٢٠٠٥، الذي قضى بتشكيل لجنة التحقيق الدولية برئاسة ديثيلف ميليس، ومنح اللجنة سلطات مطلقة لمعاونة القضاء اللبناني على استجلاء الحقيقة في قضية اغتيال الحريري، وكان واضحاً أن هذه الصلاحيات غير المسبوقة والاهتمام اللافت للنظر في هذه القضية بالذات رغم اغتيال عدد كبير من القيادات اللبنانية والعربية، وآخرها عرفات في فلسطين، مما يستوجب التحقيق الدولي حقيقة كانت تستلقت الانتباه وتشى بأن القضية تمضى في مسار يدعو إلى القلق.

وعندما قدم ميليس تقريره إلى مجلس الأمن أثار ضجة ضخمة لأنه اتهم القيادات الأمنية والسياسية في سوريا ولبنان في جريمة الاغتيال، وبنى استنتاجاته على فرضيات لم تسعفه الأدلة والقرائن، وحصر نفسه في فرضية واحدة، وهي أن سوريا هي التي قتلت الحريري، رغم أنه أكد في أكثر من موضع في التقرير إلى

أنه لا يملك الأدلة على ذلك، وأن التحقيق لا يزال بحاجة إلى المزيد، وخاصة تعاون سوريا لاستجلاء دورها في القضية. ورغم الانتقادات الموجهة إلى التقرير إلا أن واشنطن كانت تتلطف صدوره، وقادت المجلس مرة ثالثة إلى إجتماع انتج القرار رقم ١٦٣٦ في ٣١/١٠/٢٠٠٥، الذي مد مهمة ميليس حتى ١٥ ديسمبر، وانتقد عدم تعاون سوريا، واستظهر نتائج التقرير وتبناها. وبدأت بهذا القرار ملامح المخطط الأمريكي تجاه سوريا، حيث استند القرار إلى أحكام الفصل السابع لأول مرة في سياق القضية اللبنانية السورية، وطالب سوريا بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية، وترك للجنة أن تبلغ المجلس مدى تحقق هذا التعاون، مما أعاد إلى الأذهان قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ في نوفمبر ٢٠٠٢ الذي شكل لجنة للتفتيش على أسلحة الدمار الشامل في العراق. ولا شك أن المقارنة بين القرارين ١٤٤١ الخاص بالعراق، ١٦٣٦ الخاص بسوريا مقارنة واردة من حيث أن العبرة ليست بمدى تعاون العراق مع لجنة التفتيش، وقد تفانى في ذلك، كما أن العبرة في حالة سوريا ليست بمدى تعاونها مع لجنة التحقيق، لأن المطلوب في الحالتين ليس التفتيش في حالة العراق أو التعاون في حالة سوريا، وإنما هو في الواقع القضاء على النظامين البعثيين في العراق وسوريا ضمن عملية إعادة رسم خرائط المنطقة وفقاً للمخطط الأمريكي. ولاشك أيضاً أن تشويه صورة الأسد لم تصل في العالم العربي طبعاً إلى بشاعة الصورة التي رسمها صدام حسين لنفسه، ولذلك يمكن القول أنه رغم أن العالم العربي بعد مأساة العراق يشعر بالقلق على سوريا، إلا أنه لا يجد وجهاً واحداً للشبه بين حالتي العراق وسوريا، حيث تبين أن صدام الذي انخدع بقواعد اللعب مع واشنطن قد تسبب في تمزيق لحمة المجتمع العراقي بحيث وجدت هذه الطوائف في الخلاص من صدام حسين، بالتعاون مع الدول المجاورة المضرورة من سنوات حكمه، في الغزو الأمريكي فرصة ذهبية لتحقيق أهدافها التي تلتقى - لسوء الحظ - عند المخطط الأمريكي. وهذه الفرضيات ليست قائمة في حالة سوريا.

يشعر العالم العربي أيضاً أن المبالغة في البحث عن قتلة الحريري يجب أن يمتد أيضاً ليشمل المستفيد الأول من جريمة الاغتيال، وهو إسرائيل والولايات المتحدة، ورغم قلقه من سير المخطط الأمريكي، فإن العالم العربي لا يمانع في ضرورة تعاون سوريا مع لجنة التحقيق الدولية، مادامت سوريا حقاً بريئة من هذه الجريمة، ولكن بما لا يمس بسيادة سوريا أو يعرضها للإذلال والإهانة. ولكن العالم العربي وهو يتابع هذا المخطط لابد أنه لاحظ أن ضغطه على سوريا للانسحاب الفوري من لبنان كان يجب أن يتم في إطار اتفاق الطائف وليس القرار ١٥٥٩. وقد أوضحنا في مقالات سابقة الفارق بين الانسحاب على أساس هذا الاتفاق والانسحاب بموجب القرار، ولكن العالم العربي الذي بدأ ينتقد القرار لم يلبث أن انضم إلى الاجماع الدولي حوله.

ويدرك العالم العربي ما تضمنه القرار ١٦٣٦ من إشارات وتداعيات، حيث أشار القرار إلى أن المجلس يتصرف في هذا القرار بموجب الفصل السابع، أي أن تعاون سوريا مع اللجنة إلزامي، ويترتب على عدم التعاون فرض عقوبات الفصل السابع عليها. كما أشار القرار إلى أن اغتيال الحريري جريمة إرهابية، وهذه الجريمة وتداعياتها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، فكان القرار قد نقل الجريمة إلى ساحة الإرهاب الذي تفضله الولايات المتحدة. ولذلك أشارت الفقرة الرابعة العاملة من القرار إلى أن ضلوع أي دولة في هذا العمل الإرهابي يشكل انتهاكاً خطيراً من جانب تلك الدولة لالتزاماتها بالعمل على منع الإرهاب والامتناع عن دعمه، خاصة وفقاً للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٥٦٦ (٢٠٠٤)، وأنه يصل أيضاً إلى حد كونه انتهاكاً خطيراً لالتزامها باحترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي. كما تضمن القرار سلطة اللجنة في تقرير مكان وأساليب إجراء المقابلات مع المسؤولين والأشخاص السوريين التي ترى اللجنة أن لهم صلة بالتحقيق. وأنشأ القرار لجنة لمتابعة التحقيق، ومن سلطاتها اتخاذ إجراءات منع المسؤولين رهن التحقيق من السفر وتجميد أموالهم.

ودون أن نستبق النتائج، فإن هذه اللجنة سوف تقرر أن سوريا لم تتعاون بالكامل مع لجنة التحقيق، مما يدفع المجلس إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد سوريا، وقد ترى الولايات المتحدة في تقرير السلبى لجنة الإشراف ضد سوريا مبرراً كافياً للقيام إما بضربة لسوريا أو حتى غزوها، ولا بد أن يكون العالم العربى مستعداً لهذه الاحتمالات حتى لا يواجه بها فجأة فى منتصف ديسمبر ٢٠٠٥. ويلاحظ أن صدور التقرير الثانى للجنة ميليس فى نفس هذا التاريخ يتوافق مع نفس تاريخ إجراء الانتخابات العراقية، وهو تاريخ مقصود، ويمكن أن تستخدم الولايات المتحدة عجزها فى العراق ذريعة لغزو سوريا فى هذه الحالة على أساس أن عدم تعاون سوريا فى ضبط حدودها مع العراق هو الذى عزز المقاومة العراقية للأمريكيين. فهل يحترم العالم العربى هذه القرارات الإجماعية وينضم إلى الاجماع الدولى المساند للمخطط الأمريكى ضد سوريا، وهو يدرك احتمال هذا الغزو، مع أن العالم لا يكثرث لأى قرارات مؤيدة للحقوق العربية؟

إن العالم العربى الذى أجمع على حث العراق على احترام قرار التفتيش هو نفسه الذى عجز عن دفع الغزو الأمريكى له، ولم يشفع للعراق إخلاصه وتفانيه فى احترام قرار التفتيش. ونذكر أخيراً أن العالم العربى فى إطار الجامعة العربية وقف بحزم مع ليبيا فى قضية نوكرى، ولكنه نفذ بإخلاص عقوبات مجلس الأمن ضدها، فهل يتخلص العالم العربى من انفصام الشخصية أم أن أسباب هذا المرض لاتزال تلح عليه؟

إن المخطط الأمريكى يقضى بتفكيك حزب الله والمنظمات الفلسطينية، ونزع سلاح المخيمات فى لبنان، وهو مخطط يوازى الضغط على سوريا فى قضية الحريري، مما يقدم نتائج باهرة لإسرائيل، وهذا هو السبب فى السعى الأمريكى إلى استكمال القرار ١٥٥٩ بقرار آخر أكثر وضوحاً بحيث يجعل الالتزام تجاه حزب الله والمنظمات الفلسطينية مسئولية مجلس الأمن.

ولسنا بحاجة إلى التأكيد على العلاقة الوثيقة بين القرارات ١٥٥٩، ١٥٩٥،  
١٦٣٦ والمنظور الموحد لهذه القرارات والعلاقة الوثيقة بين ميليس ولارسن  
ودورهما في هذا المخطط، وما سيصدر بعدها من قرارات، ولكن الخشية على  
الاستقرار في سوريا ولبنان لها ما يبررها، كما أن الخشية من المضي قدماً في  
تفتيت الدول العربية لها شواهدا وعلاماتها المقلقة.